الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/INF/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 April 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال
متابعة قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتعبئة الجهود لإحداث تغيير جذري

موجز من إعداد الرئيسة

١ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة نقاش حوارية عن موضوع ”إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتعبئة الجهود لإحداث تغيير جذري“. وترأس النقاش نائب رئيسة اللجنة، محمد الباهي (السودان)، وأدارته الزميلة الباحثة الأقدم في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والمقررة الخاصة السابقة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا. وشارك في حلقة النقاش الحوارية: الأستاذة السابقة لمادة السياسة العامة في المعهد الهندي للإدارة في بانغالور، والأستاذة المساعدة لمادة الصحة العالمية والسكان في جامعة هارفارد، غيتا سن؛ وممثلة مجموعة أصوات متنوعة وعمل متنوع من أجل المساواة، فيجي، والعضو المنتسب في شبكة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد، نويلين نابوليفو؛ ورئيسة مركز الدراسات المتعلقة بالعدالة وبقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، جمهورية الكونغو الديمقراطية،

270415 170415 15-05718 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إيرين إيزامبو؛ وكبير منسقين مبادرة ''الأمم المتحدة قادرة على تحقيق الغرض من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، جون هندرا. وتضمنت المساهمات في المناقشة بيانات أدلى بها ١٧ ممثلا عن دول أعضاء ومجموعة إقليمية واحدة ومنظمتين من منظمات المجتمع المدني. وقدمت الأمين العام المساعد/ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لاكشمي بوري، ملاحظات ختامية.

٢ - وركز المشاركون على الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من منظور جنساني، وحددوا الأولويات اللازمة لكفالة الفعالية في تنفيذ الأهداف المقبلة للتنمية المستدامة المتعلقة بالنساء والفتيات.

المساواة بين الجنسين بوصفها من الأولويات المحورية لأهداف التنمية المستدامة

٣ - هناك أدلة على نطاق واسع تؤكد ضرورة أن تكون المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات ذات أولوية محورية في الأهداف المقبلة للتنمية المستدامة. وقد اتفق المشاركون على ضرورة أن تُتخذ المساواة بين الجنسين هدفا قائما بذاته يشمل المجالات التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أبرز الكثير من المشاركين أهمية إنجاز العمل الذي لم ينجز بعد للأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على مجالات من قبيل وفيات الأمومة، والحصول على خدمات تنظيم الأسرة، ومشاركة المرأة في العمل السياسي، وخدمات المياه والصرف الصحي، والقضاء على الفقر، والحصول على عمل لائق، وتوفير التعليم العالي الجودة للجميع. وفي إطار التطلع إلى المضي قدما، كان هناك تأييد لاتباع نهج أكثر شمولا لتحقيق المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الهدف الخامس الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات).

٤ - وشدد المشاركون على أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للجميع، يجب معالجة عدم المساواة بين الجنسين بأبعاده الثلاثة كلها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وعلى ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية من خلال الأهداف والغايات والمؤشرات لكفالة الأخذ بمنظور جنساني على نطاق أوسع.

٥ - واتفق المشاركون على أهمية نظر جدول الأعمال المقبل إلى أبعد من المعدلات المتوسطة الوطنية وذلك لكفالة تنفيذ ورصد الأهداف والغايات المتعلقة بالنساء والفتيات اللاتي عانين من التمييز بأشكال متعددة ومتداخلة.

٦ - وأبرز العديد من المشاركين أهمية أن تتبوأ حقوق الإنسان جميعها مركزا محوريا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد شُدد بالتحديد على أهمية مواءمة هذه الحقوق مع الأطر القائمة، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والبناء على ذلك.

تعزيز آليات الرصد والمساءلة باعتبار ذلك من الأولويات

٧ - شدد المشاركون على ضرورة تعزيز آليات الرصد ونظم المساءلة لكفالة الوفاء بالالتزامات العالمية المتعلقة بالنساء والفتيات في سياق ما بعد عام ٢٠١٥. وجرى التشديد بصفة خاصة على آليات لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية في جميع السياسات والبرامج. ومن الأمثلة على نظم المساءلة وآليات الرصد الفعالة هناك، على الصعيد الوطني، الاستعراضات البرلمانية، وآليات استعراض الأقران، وأفرقة العمل المشتركة بين الوزارات، ونظم الإبلاغ الرادعة. وأوصى المشاركون أيضا بأن يستعان بهيئات معاهدات حقوق الإنسان وآلياتها من قبيل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بصورة أكثر فعالية في جهود الرصد.

٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن هناك تحديا كبيرا يعوق الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكفالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات، يتمثل في الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وإحصاءات جنسانية عالية الجودة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى ضرورة الاستثمار بغية زيادة القدرة الإحصائية على قياس عدم المساواة بين الجنسين والإلمام بها بطريقة شاملة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنساء والفتيات وتقييم هذا التنفيذ. وأُشير أيضا إلى تصنيف البيانات وفقا لعوامل متعددة لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بأشد فئتين تهميشا وهما النساء والفتيات.

٩ - وأقر المشاركون بدور منظومة الأمم المتحدة في دعم جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنساء والفتيات، ودعوا المنظومة إلى دعم التخطيط والإبلاغ على الصعيد الوطني لتنفيذ تلك الأهداف، كما دعوها إلى إقامة شراكات.

١٠ - وأكد المشاركون الدور الحيوي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسائية في إثارة الشواغل الجنسانية ورصد تنفيذ السياسات والبرامج. وسلم عدة مشاركين بضرورة زيادة إفساح المجال أمام تلك المنظمات وتيسير مزيد من الموارد والدعم لها.

الاستثمارات اللازمة لمواكبة طموحات جدول الأعمال المقبل

١١ - أُبرز نقص الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والفتيات باعتباره عقبة رئيسية تحول دون تحقيق هذه الأهداف. وقدم المشاركون أمثلة على عدم كفاية الموارد المخصصة لتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتنفيذ الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين. وأشاروا أيضا إلى شح الموارد التي خصصت لقطاعات من قبيل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

١٢ - وشُدد على ضرورة زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية الملحة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا فعالا. واتفق المشاركون على أن جدول الأعمال المقبل يتطلب تعبئة الموارد الوطنية من أجل زيادة الاعتمادات المخصصة للمساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الميزانيات الوطنية، وكذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأُبرزت أيضا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٣ - وأشار المشاركون أيضا إلى ضرورة كفالة زيادة الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والمساواة بين الجنسين ونتائج التنمية المستدامة. ودعوا إلى اتباع سياسات الاقتصاد الكلي من أجل توسيع نطاق الحيز المالي بهدف زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين. وأُبرزت أعمال الميزنة والتخطيط المراعية للمنظور الجنساني باعتبارها استراتيجية فعالة لرصد الاستثمار في المساواة بين الجنسين وكفالة الشفافية.

ضرورة تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين

١٤ - شدد المشاركون على ضرورة إيلاء تهيئة البيئة المؤاتية للمساواة بين الجنسين أولوية عليا إذا ما أريد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا فعالا فيما يتعلق بالنساء والفتيات. ولفتوا الانتباه إلى ما تركته الأزمة المالية الأخيرة من آثار سلبية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والفتيات، وشددوا على ضرورة بناء هيكل اقتصادي عالمي، يشمل نظاما دوليا تجاريا وماليا يتسم بالعدل والإنصاف، يكون من شأنه تمكين جميع البلدان من تحقيق المساواة بين الجنسين ونتائج التنمية المستدامة. وشددوا على ضرورة إدماج منظورات جنسانية في الالتزامات اللاحقة بشأن الشراكات العالمية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

١٥ - وحذر المشاركون من التحديات الحالية واللاحقة التي يشكلها تغير المناخ، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الأكثر تهميشا. وفي هذا الصدد، أكد عدة مشاركين أهمية أن يتناول الاتفاق الجديد بشأن تغير المناخ مسألة المساواة بين الجنسين بفعالية. وأُبرزت أيضا، على

سبيل الأولوية، أهمية كفالة دمج التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - وأشار المشاركون إلى التحديات المحددة المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والفتيات في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي هذا الصدد، أشاروا بأن يكون تنفيذ الأهداف المقبلة للتنمية المستدامة متسقا مع الالتزامات العالمية الرئيسية بشأن المرأة والسلام والأمن، من قبيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).